(مستخرج)

مصر المعاصرة

مجلة علمية محكمة ربع سنوية

تصدرها

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

الركود التضخمي وسياسات معالجته دراسة فى النظرية الاقتصادية والحالة المصرية للفترة ١٩٧٩: ٢٠٢٠

د. علاء بسيوني عبدالرؤف محمد

مدرس الاقتصاد بكلية التجارة (بنين) جامعة الأزهر

اكتوبر ٢٠٢١

العدد ٥٤٤

السنة المائة واثنى عشرة

القاهرة

L'EGYPTE

CONTEMPORAINE

Revue Scientifique arbitrée .. Quart annuel

de la

société Egyptienne d'Economie Politique de Statistique

et de Législation

Stagflation and the policies of dealing with it the case study in the economic theory and the Egyptian case 1979: 2020

Dr. Alaa Basuony Abdel Raouf Mohamed

Lecturer of Economics - faculty of Commerce (for boys) - Al-Azhar University

October 2021

No. 544

CXII itéme Année

Le Caire

الركود التضخمي وسياسات معالجته دراسة فى النظرية الاقتصادية والحالة المصرية للفترة ١٩٧٩: ٢٠٢٠

د. علاء بسيوني عبدالرؤف محمد

مدرس الاقتصاد بكلية التجارة (بنين) جامعة الأزهر

مقدمة:

يعد الركود التضخمي من أصعب المشكلات التي تواجه العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وغالبا ما تكون الدول النامية هي الأقل قدرة على الخروج من دائرة هذا الركود، ويهدف هذا البحث إلى التعرف على الركود التضخمي وأسبابه وطرق علاجه فى النظرية الاقتصادية، ودراسة الحالة المصرية ومحاولة رسم سياسات مبتكرة لعلاج هذه المشكلة مع تحقيق أقل قدر من الأثار الجانبية السلبية لسياسات العلاج بالتطبيق على الحالة المصرية.

إشكالية البحث:

تكمن مشكلة البحث فى التعرف على أسباب فشل السياسات الاقتصادية فى التغلب على ظاهرة الركود التضخمي فى اقتصادات الدول النامية مع الأخذ فى الاعتبار الآثار الاقتصادية لهذه السياسات، وذلك بالرجوع إلى النظريات الاقتصادية التي ناقشت هذه الظاهرة، والواقع العملي بالتطبيق على الحالة المصرية، كذلك اهتم البحث باختبار أثر التغير فى الميل الحدي للاستهلاك على معامل الركود التضخمي فى الاقتصاد المصري. ومحاولة اختيار وابتكار أفضل الطرق والوسائل والسياسات الاقتصادية المناسبة لعلاج هذه المشكلة فى الاقتصاد المصري، مع مراعاة تحقيق أقل قدر من الأثار الاقتصادية السلبية على الاقتصاد المصري.

أهداف البحث:

يمكن استعراض أهداف البحث فى النقاط التالية:

دراسة النظريات الاقتصادية حول ظاهرة الركود التضخمي وسياسات علاجها والأثار الاقتصادية المترتبة عليها.

التعرف على أسباب ظاهرة الركود التضخمي فى الاقتصاد المصري وتقدير حجمها وتطورها من خلال بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي.

محاولة رسم وتحديد سياسات جديدة لعلاج الظاهرة أكثر تناسباً مع ظروف الاقتصاد المصري، وأقل تأثيراً من حيث الأثار الجانبية غير المرغوبة على أداء الاقتصاد المصري.

الأهمية النظرية والتطبيقية للبحث:

يمكن استعراض الأهمية النظرية والتطبيقية للبحث من خلال النقاط التالية:

دراسة وتحليل النظريات والسياسات والاتجاهات الحديثة فى علاج ظاهرة الركود التضخمي خاصة فى الدول النامية.

محاولة الوقوف على الأسباب الأكثر موضوعية وتأثيراً فى نشأة وتطور هذه الظاهرة فى الاقتصاد المصري.

بيان وتقدير حجم الأثار السلبية لهذه الظاهرة على الاقتصاد المصري.

التعرف على أسباب فشل السياسات الاقتصادية المتبعة فى مصر فى القضاء على هذه الظاهرة، والأثار الاقتصادية المترتبة عليها.

محاولة رسم سياسات وحلول مبتكرة لعلاج هذه الظاهرة فى الاقتصاد المصري.

تساؤلات البحث:

يقوم البحث على مجموعة من التساؤلات التي يهدف إلى الوصول إلى إجابات مرضية عنها، ويمكن عرضها على النحو التالي:

ما هي الاتجاهات الحديثة فى علاج ظاهرة الركود التضخمي خاصة فى الدول النامية؟

ما هي الأسباب الأكثر تأثيراً فى نشأة وتطور ظاهرة الركود التضخمي فى الاقتصاد المصري؟

ما هي أسباب فشل الجهود المبذولة لعلاج ظاهرة الركود التضخمي فى الاقتصاد المصري، وما هي الأثار المترتبة عليها؟

كيف يمكن علاج ظاهرة الركود التضخمي فى الاقتصاد المصري مع مرعاة التقليل من الأثار الاقتصادية السلبية للسياسات المتبعة؟

فروض البحث:

يقوم البحث على مجموعة من الفروض التي يهدف إلى اختبارها والتأكد من صحتها، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

يعد ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للادخار والاستثمار من أهم العوامل المؤثرة على معدلات التضخم والبطالة ومعامل الركود التضخمي فى الاقتصاد المصري. بالإضافة إلى ضعف القدرة على تعويض التواضع فى معدلات الاستثمار المحلي من خلال زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعود فشل السياسات الاقتصادية المتبعة فى علاج ظاهرة الركود التضخمي فى الاقتصاد المصري إلى أنها لا تعالج الأسباب الأكثر تأثيراً فى سلوك هذه الظاهرة.

ضعف قدرة السياسة المالية والنقدية بمفهومها الحالي على علاج ظاهرة الركود التضخمي.

حدود الدراسة:

يتناول البحث ظاهرة الركود التضخمي فى مصر خلال الفترة ١٩٧٩: ٢٠٢٠ وذلك لعدد من الاعتبارات من أهمها؛ أن بداية ظهور الركود التضخمي هي عام ١٩٦٨ فى دول أوروبا الغربية، ومن المتوقع أن هذه الظاهرة قد نشأت فى الدول النامية ومنها مصر بعد هذا التاريخ على افتراض أن هذه الظاهرة يمكن أن تنتقل من دولة لأخرى عن طريق قنوات التجارة الخارجية، كما تم تحديد بداية الفترة بعام ١٩٧٨ لتجاوز فترة اقتصاد الحرب فى مصر وتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية.

منهج البحث:

اعتمد البحث على مناهج التحليل الاستقرائي والاستنباطي فى دراسة وتحليل ظاهرة الركود التضخمي واستقراء وتحليل أسبابها ونتائجها خاصة حالة الاقتصاد المصري. وكذلك منهج التحليل القياسي والكمي فى تحديد العوامل المفسرة للظاهرة وتقدير حجمها والآثار السلبية لها، والأسباب التي أدت إلى فشل السياسات الاقتصادية فى معالجتها.

خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى عدد من النقاط الرئيسية وذلك على النحو التالي:

أولاً: ماهية الركود التضخمي والنظريات الاقتصادية المفسرة له.

ثانياً: تطور ظاهرة الركود التضخمي فى الاقتصاد المصري وسياسات علاجها.

ثالثاً: اختبار العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك ومعامل الركود التضخمي.

رابعاً: استراتيجية مقترحة لعلاج الركود التضخمي فى الاقتصاد المصري.

هذا وسوف يتم دراسة وتحليل ذلك على النحو التالي:

أولاً: ماهية الركود التضخمي والنظريات الاقتصادية المفسرة له:

يهدف البحث تحت هذا العنصر الإجابة على بعض التساؤلات حول ماهية الركود التضخمي، وكيف يمكن الحكم على اقتصاد ما بأنه يعاني من ظاهرة الركود التضخمي، والنظريات الاقتصادية فى تفسير أسباب الركود التضخمي، ومدى فعالية السياسات الاقتصادية فى علاج هذه الظاهرة، وذلك من خلال ما يلي:

مفهوم الركود التضخمي:

تم استخدام مصطلح الركود التضخمي لأول مرة خلال فترة من التوتر الاقتصادي فى المملكة المتحدة من قِبَلْ السياسي إيان ماكلويد فى الستينيات من القرن العشرين بينما كان يتحدث عن التضخم من جهة والركود من جهة أخرى. وتم استخدامه لاحقًا لوصف فترة الركود خلال السبعينيات من القرن العشرين التالية لأزمة النفط عندما مرت الولايات المتحدة بركود شهد خمسة أرباع نمو الناتج المحلي الإجمالي (النمو السلبي)، وتضاعف معدل التضخم عام ١٩٧٣ وتسجيله رقمين فى عام ١٩٧٤، وبلغ معدل البطالة ٩٪ بحلول مايو ١٩٧٥. (Jim Chappelow, 2020) وبالنظر إلى مفهوم الركود التضخمي نجد له فى الدراسات الاقتصادية العديد من المفاهيم والتعريفات من أهمها ما يلي:

الركود التضخمي: هو الحالة التي يتزامن فيها وجود معدلات مرتفعة من التضخم والبطالة فى آن واحد. (باري سيجل، ١٩٨٧: ٦٠٨)

الركود التضخمي: هو « التعايش بين ارتفاع معدلات التضخم والبطالة المرتفعة ». (Haberler Gottfried, ١٩٨٥: ٩)

الركود التضخمي: هو تسارع فى معدلات التضخم مصحوبة بزيادة تدريجية فى معدلات البطالة وانخفاض فى مستوى الإنتاجية. (إبراهيم لطفي، ٢٠٠٢: ٢٥)

ويؤخذ على هذه التعريفات أنها ركزت على الاقتران بين معدلات التضخم والبطالة دون التطرق لنوعية التضخم أو البطالة التي تعد المسبب الرئيسي له، والمعيار الذي يمكن من خلاله الحكم بأن هذا الاقتصاد يعاني من الركود التضخمي من عدمه، حيث أن هناك معدلات طبيعية للتضخم والبطالة يعد وجودها ضرورياً وله ايجابياته على مستويات الإنتاج والتوظيف فى الاقتصاد، والذي يتراوح بين (٢٪: ٣٪) كمعدل طبيعي ومستهدف فى حالة التضخم لتحريك عجلة الاقتصاد، (٣٪: ٤٪) كمعدل طبيعي للبطالة حيث يعتبر هذا المعدل مرادف للبطالة الاحتكاكية ولا يتعارض مع كون الاقتصاد يعمل عند مستوى التشغيل الكامل، (البحيصي، ٢٠١٨: ١٥، ١٦) ومن ثم فإنه لا يمكن القول بأن الاقتصاد يعاني من الركود التضخمي إلا بعد تجاوز كلا من البطالة والتضخم هذه المعدلات أو مستوى ٤٪. ولقياس ظاهرة الركود التضخمي يتطلب الأمر الاعتماد على مؤشر مركب من معدل البطالة والتضخم، وهو ماورد فى الدراسات الاقتصادية تحت العديد من المسميات مثل؛ معدل الركود التضخمي، أو التضخم الركودي، أو مؤشر الاضراب، أو البؤس، ويمكن صياغته على النحو التالي:

معدل الركود التضخمي = معدل التضخم + معدل البطالة

وبناء على هذا المؤشر فإن تجاوز هذا المعامل نسبة ٨٪ مع زيادة كلاً من معدلات التضخم والبطالة مستوى ٤٪ وتزايدها أو ثباتها مؤشر على أن هذا الاقتصاد يعاني من الركود التضخمي، وذلك بالرغم من وجود بعض الإشكاليات حول نسبة ٨٪. (الساعدي، ٢٠١٧: ٩٧، ٩٨)

النظريات الاقتصادية فى تفسير أسباب الركود التضخمي واشكالية العلاج:

بعد ظهور الركود التضخمي فى اقتصادات الدول الغربية فى سبعينيات القرن العشرين ثار خلاف بين المدارس الاقتصادية فى تفسير أسباب هذه الظاهرة، ويمكن عرض أهم الأسباب والآراء حول هذه الظاهرة على النحو التالي:

تفسير النقديون لأسباب الركود التضخمي:

ألقى النقديون باللوم على السياسات النقدية والمالية التوسعية التي اتبعتها الدول الغربية لتحفيز الطلب الكلي ومقاومة الكساد الاقتصادي وفقاً لتعاليم كينز، وأن السياسات التوسعية قد أدت إلى تسارع معدلات التضخم وعندما حاولت هذه الدول معالجة التضخم أدى ذلك إلى تصاعد معدلات البطالة مع بقاء معدلات التضخم عند مستويات مرتفعة.

وقد أكد أنصار المدرسة النقدية (فريدمان) أن السياسة النقدية التوسعية لا تؤدي فى الأجل الطويل إلا إلى التضخم، فالسلطات النقدية ليس بإمكانها خفض سعر الفائدة وتثبيته عن مستويات منخفضة لفترة طويلة من الزمن، حيث أنها إذا استهدفت الإبقاء على سعر الفائدة عند مستويات منخفضة فعليها زيادة المعروض النقدي وتوسيع مشترياتها من الأوراق التجارية وأذون الخزانة من السوق المفتوحة، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية مما يزيد من قدرتها على منح الائتمان، ومن ثم زيادة كمية النقود فى المجتمع، وهذا ما يمثل بداية العملية وليس نهايتها، حيث تؤدي الزيادة السريعة فى معدلات النمو النقدي إلى تحفيز الإنفاق الاستثمارى وأوجه الإنفاق الأخرى، ومن ثم زيادة الدخول النقدية نتيجة الزيادة فى الناتج والمستوى العام للأسعار التي تؤدي إلى انتقال منحنى التفضيل النقدي لأعلى وزيادة الطلب على الاقتراض، وقد يؤدي أيضًا إلى رفع الأسعار مما يقلل من الكمية الحقيقية للنقود، ومن ثم اتجاه سعر الفائدة لأعلى مرة أخرى نحو المعدل الطبيعي الذي كان عليه فى البداية قبل السياسة التوسعية، وبناء عليه فإن المعدلات العالية للتوسع النقدي ومن ثم التضخم سيتبعها معدلات عالية وليست منخفضة لسعر الفائدة على المدى الطويل. ((Fridman, 1968: 6

فالمعدلات العالية للتوسع النقدي سيترتب عليها اتجاه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، ومع استمرار تطبيق هذه السياية لفترة طويلة سيجعل الأفراد يتوقعون استمرار وجود معدلات مرتفعة للتضخم فى المستقبل، ومن ثم سيطلب المقرضون معدلات مرتفعة من سعر الفائدة وهو ما يقبله المستثمرون لتوقعهم استمرار ارتفاع أسعار منتجاتهم فى المستقبل بفضل الارتفاع فى المستوى العام للأسعار. ومن ثم فإن السلطات النقدية إذا أرادت الإبقاء على سعر الفائدة عند مستويات منخفضة فعليها أن تقبل بمعدلات متسارعة للتضخم، أو معدلات مرتفعة للتضخم وسعر الفائدة معاً. (Fridman, 1968:7)

كما اعتقد فريدمان أن السلطات النقدية لا يمكنها تخفيض معدل البطالة عن طريق السياسة التوسعية إلا لفترة محدودة جداً،(Fridman, 1968: 5) حيث أن هناك معدل طبيعي للبطالة يتسق مع هيكل الأجر الحقيقي السائد فى المجتمع، وعند هذا المعدل يتجة متوسط الأجر الحقيقي إلى الزيادة بالمعدل الطبيعي الذي يسود فى ظل ثبات الاتجاه طويل الأجل للتكوين الرأسمالي والتطور التكنولوجي. وأن أي محاولة من السلطات النقدية لتخفيض معدل البطالة عن المعدل الطبيعي سوف تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم وعودة البطالة مرة أخرى إلى المعدل الطبيعي. فتطبيق السياسة التوسعية فى بداية الأمر سوف يعمل على زيادة الإنتاج والتشغيل نتيجة لتوقع العمال ارتفاع مستويات الأجور الحقيقية فى المستقبل مما يدفعهم إلى مزيد من العمل، وكذلك توقع رجال الأعمال اتجاه نصيب الأجور الحقيقية نحو الانخفاض نتيجة اتجاه أسعار منتجاتهم إلى الارتفاع، ومع استمرار هذه السياسة يكتشف العمال أن معدلات التضخم قد ارتفعت وأن مستويات الأجور الحقيقية لم ترتفع حسب التوقعات ويمكن أن تكون قد انخفضت نتيجة التسارع فى معدلات التضخم، ومن ثم يعود معدل البطالة إلى مستواه السابق. وبالتالي يمكن استنتاج أن العلاقة التبادلية بين معدل البطالة والتضخم علاقة مؤقتة وليست طويلة الأجل، وهو ما عبر عنه فريدمان بأن هناك دائماً مقايضة مؤقتة بين التضخم والبطالة ولا توجد مقايضة دائمة، وأن المقايضة المؤقتة لا تأتي من التضخم فى حد ذاته وإنما من التضخم غير المتوقع، والذي يعني بشكل عام معدل التضخم غير المتوقع، وتتراوح الآثار الأولية لمعدل تضخم أعلى وغير متوقع مدة ما بين سنتين وخمس سنوات، وذلك من وجهة نظر فريدمان. (Fridman, 1968:10, 11) ولذلك يرى كثير من النقديين أن الخطوة الهامة لمكافة التضخم دون التأثير بدرجة كبيرة على معدل البطالة هي أن يتم الإعلان مقدماً عن التخفيض التدريجي للنمو النقدي. (إبراهيم لطفي، ٢٠٠٢: ٣٦) كمحاولة للتأثير على توقعات العمال ورجال الأعمال بشأن مستويات الأجور الحقيقية والأسعار فى المستقبل.

تفسير النيوكلاسيك للركود التضخمي:

تعد نقطة الخلاف الأساسية بين تفسير النقديون والنيوكلاسيك للركود التضخمي هي مدى تأثير النقود على الناتج والتوظف، ففي حين يؤمن النقديون بأن هذا التأثير يكون فى الأجل القصير دون الطويل يرى النيوكلاسيك أن النقود

محايدة تماماً وليس لها تأثير حتى فى الأجل القصير، فى حين أن التغير فى الناتج والتوظف له تأثير على مستويات الأسعار حتى فى ظل ثبات المعروض النقدي وسرعة تداول النقود، وإذا أمكن من خلال تحليل النقديين القول إن أي محاولة من السلطات النقدية لتخفيض معدل البطالة عن المعدل الطبيعي سوف تنتهي بالفشل ما لم تنطوي هذه السياسة على عنصر المفاجأة، فإن تحليل النيوكلاسيك يقوم على أن التوقعات الرشيدة للأفراد تستمد من الماضي ومن المعلومات الضرورية السائدة، ومن ثم فإن أي تغير فى السياسات المتبعة سرعان ما يكتشفه الأفراد ويضعون توقاعتهم فى ضوء مضامين السياسات المتبعة، وحتى إن انطوت هذه التوقعات على أخطاء فإن متوسط الأخطاء فى التوقعات يساوي صفر، وهذا ما يؤدي إلى فشل السياسة النقدية التوسعية فى تخفيض معدل التضخم عن المعدل الطبيعي حتى فى الأجل القصير. هذا وإذا كان ارتفاع معدل التضخم فى تحليل النيوكلاسيك خلال فترة الركود التضخمي يجد تفسيره فى السياسات النقدية التوسعية التي اتبعتها الدولة فإن ارتفاع معدل البطالة يجد تفسيره فى عوامل أخرى مثل معدل نمو رأس المال، ومعدل نمو قوة العمل، والتقدم التكنولوجي. (إبراهيم لطفي، ٢٠٠٢: ٤٠)

تفسير أنصار المدرسة الكينزية للركود التضخمي:

أن السياسات التي اتبعتها هذه الدول لعلاج ظاهرة التضخم فى بداية الأزمة كانت تستند على تشخيص خاطئ هو أن مصدر هذا التضخم زيادة فى الطلب فى حين أنه كان نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج،(الساعدي، ٢٠١٧: ٩٨) حيث أدى التوسع السريع فى القطاع الصناعي إلى نمو الطلب على مستلزمات الإنتاج ونشاط المضاربات على السلع الأولية ومن ثم ارتفاع أسعارها، بالإضافة إلى أن ارتفاع معدلات التضخم قد رافقه زيادة مطالبات نقابات العمال بزيادة مستويات الأجور النقدية،(إبراهيم لطفي، ٢٠٠٢: ٤٢) ومع الارتفاع الشديد فى معدلات التضخم اضطرت الدول إلى اللجوء لسياسة نقدية انكماشية للسيطرة على معدلات التضخم عن طريق تخفيض الطلب الكلي، مما أثر سلباً على الإنتاج والتشغيل فى الوقت الذي لم تمارس فيه هذه السياسة أي تأثير على معدلات التضخم من جانب النفقات ومن ثم ظهور الركود التضخمي. (البحيصي، ٢٠١٨: ٣٣)

كما يفسر أصحاب مدرسة ما بعد الكينزية أسباب الركود التضخمي فى الدول الغربية فى سبعينات القرن العشرين فى عوامل التكاليف، حيث أن الارتفاع فى أسعار

السلع الغذائية والنفط والمواد الأولية خلال هذه الفترة دفع المشروعات فى السوق المدارة (الاحتكارية) إلى رفع أسعار منتجاتها، وهذا ما أدى إلى التضخم وتدهور معدلات الأجور الحقيقية، حيث أن الزيادة فى الأجور الحقيقية عادة تكون بنسبة أقل من نسبة الارتفاع فى الأسعار، وهذا ما أدي إلى انخفاض الطلب الكلي فى المدى الطويل، ومن ثم تصاعد معدلات المخزون غير المخطط، وعجز الاقتصاد تدريجياً عن توفير فرص عمل وتصاعد معدلات البطالة. (إبراهيم لطفي، ٢٠٠٢: ٤٦)

تفسير مدرسة اقتصاديات جانب العرض للركود التضخمي:

انصب تحليل أنصار هذه المدرسة على أن تركيز الدول على تحفيز الطلب الكلي لعلاج حالات الركود الاقتصادي، وإهمال جانب العرض الكلي والعوامل التي يمكن من خلالها زيادة قدرة الاقتصاد على توليد الناتج وخلق فرص عمل مثل؛ التراكم الرأسمالي، والتقدم الفني، وزيادة كفاءة قوة العمل .. الخ. فزيادة الإنفاق العام لعلاج الركود الاقتصادي تم تمويله من خلال زيادة الإصدار النقدي وزيادة معدلات الضرائب، وفي حين أدى زيادة الإصدار النقدي إلى ارتفاع معدلات التضخم أدى ارتفاع معدلات الضرائب إلى التأثير السلبي على معدلات الاستثمار، ومن ثم معدلات النمو الاقتصادي، والتشغيل، وارتفاع معدلات البطالة. (Harry Cleaver,٢٠٠٥) ويرى أنصار هذه المدرسة أن علاج الركود التضخمي يكون من خلال تحفيز العرض الكلي والتأثير على الطلب الكلي ليكون فى صالح الإنتاج وليس الاستهلاك وذلك من خلال؛ تطبيق سياسة نقدية انكماشية لعلاج التضخم مع خفض معدلات الضرائب خاصة على الأرباح للتحفيز على الاستثمار،(سماح غانم، د.ت: ٣٦) وخفض دور الحكومة كنسبة إلى إجمالي النشاط الاقتصادي، وتضييق نطاق التدخل الحكومي فى سوق العمل بعدم تدخل الدولة لوضح حد أدنى للأجور، وإلغاء أو تقليل إعانات البطالة التي تقدمها الدولة للعاطلين وذلك لخفض الإنفاق الحكومي. (إبراهيم لطفي، ٢٠٠٢: ٤٨)

جدير بالذكر أن أنصار هذه المدرسة لا يفترضون وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم سواء فى الأجل القصير أو الطويل، مما يعني أن السياسات التوسعية لن تتمكن من تخفيض معدل البطالة فى الأجل الطويل. (البحيصي، ٢٠١٨: ٢٩) ولقد حظيت آراء مدرسة جانب العرض باهتمام كبير فى عهد الرئيس الأمريكي ريغان، حيث تضمنت خطته للإنعاش الاقتصادي برنامجاً من أربع نقاط

رئيسية هي؛ تخفيض معدلات الضرائب، وتخفيض نمو النفقات الحكومية، وبعض القيود النقدية، والحد من الأعباء القانونية التنظيمية على قطاع الأعمال. (HarryCleaver,2005) وتطبيقاً لهذه السياسات سن الكونغرس الأمريكي مشروع قانون الضرائب الرئيسي الذي أصبح محور اقتصاديات جانب العرض، وقد كان التركيز طوال التشريع الضريبي على تغيير معدلات الضرائب الهامشية لتعزيز الحوافز للعمل والادخار والاستثمار والمجازفة، فبالنسبة لدافعي الضرائب من الأفراد كانت الميزات الأساسية لقانون ضريبة الانتعاش الاقتصادي تخفيض ٢٥٪ من معدلات الضرائب الشخصية، وتخفيض ضريبي إضافي للعائلات، وزيادة الإعفاء لمكاسب رأس المال على المدى الطويل، وخلق حسابات التقاعد الفردية العالمية التي تسمح فعلياً لغالبية الموظفين الأمريكيين بالادخار بقدر ما يريدون من الدخل قبل خصم الضرائب ودفع الضرائب على تلك المدخرات على أساس ضريبة الاستهلاك. كما تم جدولة الشرائح الضريبية الشخصية لمنع التضخم من زيادة الأعباء الضريبية الحقيقية. وبالنسبة للشركات تم تخفيض جداول الاستهلاك المتسارع بشكل كبير مما خفض من تكلفة الاستثمار فى المصانع والمعدات، وزيادة الائتمان الضريبي للبحث والتطوير. (Feldstejn, 1986: 3)

كما قامت إدارة ريغان بتخفيض نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج القومي الإجمالي امتصها الإنفاق الحكومي غير الدفاعي. وكانت هذه التخفيضات فى الإنفاق مهمة ليس فقط لأنها أطلقت موارد يمكن استخدامها لتمويل تخفيضات معدل الضريبة ولكن أيضًا لأنه تم تحقيقها غالبًا من خلال تقليص البرامج التي كان لها آثار تحفيزية سلبية. كما قدم الرئيس ريغان دعمًا قويًا لسياسات الاحتياطي الفيدرالي المناهضة للتضخم. وقد أدى الانخفاض الحاد فى معدلات التضخم بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٢ إلى خفض معدلات الضرائب الفعلية بشكل كبير على العائد على رأس مال الشركات، وزيادة العائد الحقيقي بعد الضرائب على أموال المدخرين، فضلاً عن الحد من عدم اليقين فى الادخار والاستثمار. (Feldstejn, 1986: 3-4)

تفسير المدرسة الهيكلية للركود التضخمي:

يرى أصحاب هذه المدرسة أن السبب فى الركود التضخمي يرجع إلى؛ اختلال هيكل الإنتاج وقوة العمل، وعدم كمال الأسواق نظراً لسيطرة الاحتكارات وظهور الشركات متعددة الجنسيات، والتطور التكنولوجي الذي أدى إلى انخفاض الطلب على العمل وتَطَلَب مواصفات خاصة فى العمال.

أسباب الركود التضخمي فى الدول النامية:

يوجد العديد من الآراء حول أسباب الركود التضخمي فى الدول النامية من أهمها أن الدول النامية تتسم ببعض الخصائص التي تجعل اقتصادها يتأثر بما قد يواجه اقتصادات الدول المتقدمة من مشكلات، مثل؛ طبيعة الهيكل الاقتصادي لهذه الدول والتخصص فى إنتاج المواد الأولية، وجمود السياسة المالية للحكومة وعدم قدرتها على مواجهة المشكلات بمجرد ظهورها أو الاستمرار فى تطبيق سياسات علاجها، وضعف مرونة العرض للسلع الغذائية، وانخفاض الإنتاجية، وطبيعة عملية التنمية الاقتصادية وما تتطلبه من تغيير بنياني فى هيكل الاقتصاد، وانتقال تأثير التضخم المستورد نتيجة ارتفاع الميل المتوسط للاستيراد وطبيعة هيكل الواردات(إبراهيم لطفي، ٢٠٠٢: ٦٦ - ٦٧). وانخفاض سعر صرف العملة المحلية وانخفاض حصيلة الصادرات مما ينعكس سلباً على الاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي والتشغيل. (سماح غانم، د.ت: ٢٥)

كما يضيف البعض أن الدول الرأسمالية المتقدمة استهدفت حل مشكلة الركود التضخمي بها عن طريق نقل عبء هذه المشكلة أو جزء منها إلى الدول النامية من خلال فرض سياسات معينة على هذه الدول فى ضوء برامج التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي التي يقدمها صندوق النقد والبنك الدوليين،(إبراهيم لطفي، ٢٠٠٢: ٦٨) حيث حمل فى طياته بعض الإجراءات والعوامل التي تؤدي إلى التضخم مثل زيادة أسعار المحروقات والطاقة، وإلغاء الدعم، وزيادة سعر الفائدة، والضرائب غير المباشرة، وزيادة أسعار الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين.

بالإضافة إلى بعض الإجراءات والعوامل التي تؤدي إلى الركود مثل تطبيق سياسة انكماشية، وخفض الإنفاق الحكومي، وتخفيض عدد العاملين بالقطاع الحكومي والعام، والحد من الزيادة فى الأجور. (سماح غانم، د.ت: ٢٧) وهذا ما أدي إلى زيادة التضخم والبطالة فى نفس الوقت وظهور الركود التضخمي فى الدول النامية. وذلك بالإضافة إلى السياسات النقدية والمالية الخاطئة التي اتبعتها هذه الدول فى محاولة لرفع معدلات الاستثمار وتمويل التنمية الاقتصادية،(إبراهيم لطفي، ٢٠٠٢: ٢٨) حيث لجأت معظم هذه الدول إلى سياسات التمويل بالعجز أو الاقتراض فى ظل جمود الجهاز الإنتاجي وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك.

يستنتج من ذلك أن تفسير أسباب الركود التضخمي موضع خلاف فى الفكر الاقتصادي ولا يوجد رأي قاطع سواء فى تفسير الظاهرة أو فى طرق علاجها. فمنذ اكتشاف ظاهرة الركود التضخمي فى الاقتصادات المتقدمة فى نهاية الستينات من القرن العشرين، تعددت تحليلات الاقتصاديين ومحاولاتهم المستمرة لتحديد الأسباب الكامنة ورائها، وقد حاول أعضاء كل فريق أو كل مدرسة اقتصادية تفسير ظاهرة الركود التضخمي من خلال التركيز على مجموعة معينة من العوامل وتثبيت باقي العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر أيضا فى الظاهرة، والواقع أن تثبيت العوامل الأخرى وإن كان ملائماً للتركيز على جانب معين للمشكلة واستخلاص النتائج منه، إلا أن هذه النتائج ليست نهائية، ولا يجب الاعتماد عليها إلا بعد أخذ أثر العوامل الأخرى فى الحسبان، ولهذا السبب فإن كل رأى من الآراء السابقة قد أدرك فقط جانباً من الظاهرة. ومن ثم فأنه يمكن القول إن من أهم ملامح ظاهرة الركود التضخمي فى الفكر الاقتصادي المعاصر هي أنها لا تحدث بفعل تأثير عامل واحد بعينه وإنما هي نتيجة تفاعل عدة عوامل وهذا هو سبب اختلاف الاقتصاديين حول تفسير هذه الظاهرة، كما أن هذه العوامل فى تغير مستمر وبحسب قوة الأثر الذي ينتج عن كل من هذه العوامل يمكن أن ينشأ التضخم، أو البطالة، أو التضخم والبطالة معاً.

كما أن الركود التضخمي ظاهرة تصيب اقتصادات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء وان كان تأثيرها يختلف حدته من دولة لأخرى، والذي يتمثل فى تصاعد معدلات التضخم والبطالة يصاحبه غالباً انخفاض فى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي، وأن محاولة التخلص من الركود التضخمي عادة ما تنتهي بتخفيض أحد المتغيرين مع الإضرار بالمتغير الآخر. وأن علاج هذه المشكلة يتطلب معرفة الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة، وكيفية التأثير فى كلا المتغيرين التضخم والبطالة نحو الانخفاض فى الوقت نفسه.

ثانياً: تطور ظاهرة الركود التضخمي فى الاقتصاد المصري وسياسات علاجها:

يهدف البحث تحت هذا العنصر إلى التعرف على تطور ظاهرة الركود التضخمي فى الاقتصاد المصري، والعوامل التي أدت إلى نشأتها والتأثير فيها، وذلك على النحو التالي:

يمكن القول أنه باستبعاد الفترة من ١٩٦٨: ١٩٧٨ والذي بداء فيها العالم يعرف ظاهرة الركود التضخمي وتشمل الفترة التي يوصف فيها الاقتصاد المصري كاقتصاد حرب، فإن عام ١٩٧٩ يمثل بداية للركود التضخمي فى الاقتصاد المصري، حيث كانت معدلات البطالة قبل هذا التاريخ أقل من ٤٪ نظراً لظروف الحرب والسياسة التي اتبعتها الدولة بعد انتهاء الحرب فى توظيف وتشغيل الخرجين والمسرحين من الجيش، لذلك تعد الفترة السابقة لعام ١٩٧٩ وهي الفترة من ١٩٧٣: ١٩٧٨ فترة تضخم وليست فترة بطالة أو ركود تضخمي. ويمكن التعرف على تطور معدلات التضخم والبطالة ومعامل الركود التضخمي من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (1)
تطور معدلات التضخم والبطالة ومعامل الركود التضخمي في الاقتصاد المصري في الفترة 1978: 2018

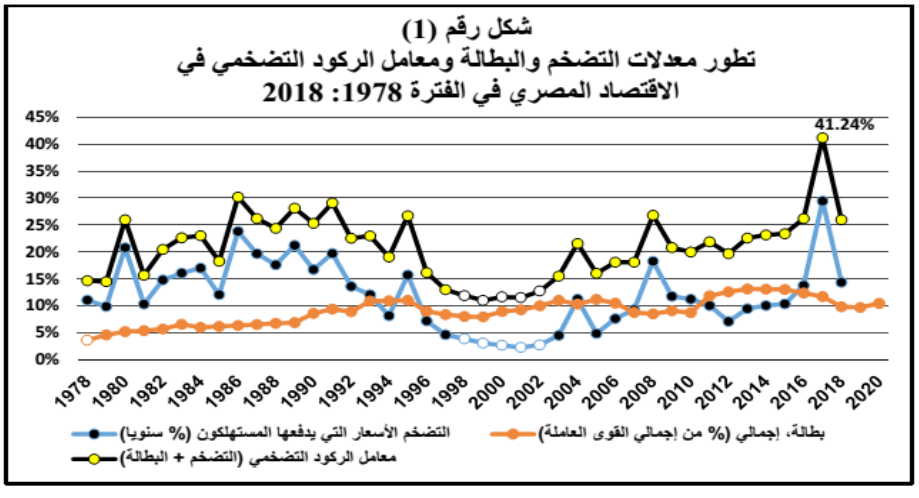

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي جدول رقم (١) بالملحق.

يتضح من الشكل السابق ما يلي:

أن الاقتصاد المصري يعاني من ظاهرة الركود التضخمي طوال فترة الدراسة بإستثناء السنوات ١٩٩٨: ٢٠٠٢ التي شهدت انخفاضاً فى معدلات التضخم بما يقل عن ٤٪ وهي المعيار الذي تم اعتماده للتعرف على مدى وجود الركود التضخمي من عدمه، وهو تجاوز هذا معامل الركود التضخمي نسبة ٨٪ مع زيادة كلاً من معدلات التضخم والبطالة عن مستوى ٤٪ وتزايدها أو ثباتها. هذا وقد كان معدل البطالة يقارب مستوى ٨٪ عند أدنى مستوى له ويتراوح بين ٧,٩٥٪: ١٣,١٥٪ خلال الفترة، وهو ما يشير إلى الركود الاقتصادي طوال الفترة. بينما كان معدل التضخم هو المحرك الأساسي لمعامل الركود التضخمي صعوداً وهبوطاً.

أن معدلات البطالة اتسمت بالارتفاع والاستقرار النسبي مقارنة بمعدلات التضخم طوال فترة الدراسة بما يفوق نسبة ٤٪ وهو ما يشير إلى أن اجمالي الفترة يمكن اعتبارها فترة ركود.

أن الفترة ١٩٧٩: ١٩٩٧ هي فترة ركود تضخمي ويمكن القول إن ملامح ظاهرة الركود التضخمي فى الاقتصاد المصري خلال هذه الفترة لا تختلف عن ملامح ظاهرة الركود التضخمي فى الدول المتقدمة أو النامية.

أن خروج الفترة ١٩٩٨: ٢٠٠٢ عن إطار الركود التضخمي كان بسبب انخفاض معدل التضخم عن نسبة ٤٪ التي تعد معياراً لوجود الركود التضخمي، وذلك فى حين كانت معدلات البطالة مرتفعة وتتراوح بين ٨٪: ١٠٪ أي أن هذه الفترة يمكن اعتبارها فترة ركود اقتصادي. أما الفترة من ٢٠٠٣: ٢٠١٨ فإنها تعد فترة ركود تضخمي.

أن معدل التضخم اتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار وكان هو العامل الرئيس فى التأثير على معامل الركود التضخمي طوال الفترة، ويرجع ذلك إلى أن السياسات الاقتصادية التي طبقتها الدولة طوال تلك الفترة كانت أكثر تأثيراً على معدلات التضخم أو أن معدلات التضخم كانت أكثر استجابة للسياسات الاقتصادية التي طبقتها الدولة عن معدلات البطالة، ويمكن الاستدلال على ذلك بما يلي:

الفترة ١٩٧٩: ١٩٩١ بداية الركود التضخمي: حيث اتسمت بسياسات اقتصادية مالية ونقدية توسعية أدت إلى ارتفاع شديد فى معدلات التضخم ومن ثم الركود التضخمي، وذلك بالرغم من أن معدلات البطالة كانت شبه مستقرة بسبب استمرار الحكومة فى تطبيق سياسة تعيين الخرجين. كما اتبعت الدولة خلال هذه الفترة سياسة مالية توسعية تمثلت فى زيادات متتالية فى الأجور أدت إلى ارتفاع معدل التغير فى الأجور بمتوسط عام ١٥,٧٪ خلال الفترة ١٩٧٩: ١٩٩١ وذلك بناء على بيانات الجهاز المركزي، (الجهاز المركزي، إحصاءات التوظف، ٢٠٢١) وتوسع فى النفقات العامة أدى إلى ارتفاع معدل التغير فى المصروفات العامة بمتوسط عام ٢٠,٧٪ خلال هذه الفترة.

أما بالنسبة للسياسة النقدية فقد كانت متضاربة نوعاً ما ففي حين شهدت هذه الفترة نمواً كبيراً فى المعروض النقدي بمعناه الواسع بمتوسط عام ٢٥,٦٪ خلال هذه الفترة، وارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٥٣,٣٥٪ عام ١٩٧٨ إلى ٨٧,٥٪

عام ١٩٩١ وهذا ما يدخل فى إطار سياسة نقدية توسعية ويشكل ضغطاً تضخمياً، اتجهت معدلات الفائدة على الودائع إلى الارتفاع من ٥,٨٨٪ عام ١٩٧٨ إلى ١٢٪ عام ١٩٩١ وهذا ما يدخل فى إطار السياسة النقدية الانكماشية، والحفاظ على معدلات الفائدة الحقيقية عن معدلات موجبة. ولا شك أن السياسات الاقتصادية التي طبقتها الدولة خلال هذه الفترة كانت سبباً فى ارتفاع معدلات التضخم بنسب تتراوح بين ١٠٪: ٢٠,٨٪ بمتوسط عام ١٦,٩٪ خلال الفترة ١٩٧٩: ١٩٩١ وذلك بناء على بيانات البنك الدولي، (البنك الدولي، مؤشرات التنمية الاقتصادية، ٢٠٢٠) وذلك فى حين كانت معدلات البطالة فى حدود يمكن السيطرة عليها حتى وإن تجاوزت نسبة الـ ٤٪ كشرط للركود التضخمي.

وبذلك يمكن القول أن السياسات الاقتصادية المالية والنقدية التي طبقتها الدولة خلال الفترة ١٩٧٩: ١٩٩١ كانت سبباً فى ارتفاع معدلات التضخم ومن ثم معامل الركود التضخمي الذي تراوح بين ١٤,٥٪: ٣٠,٢٪ بمتوسط عام ٢٣,٤٪ خلال الفترة ١٩٧٩: ١٩٩١.

الفترة ١٩٩٢: ٢٠٠٢ يمكن اعتبارها فترة ركود اقتصادي: حيث اتجهت فيها معدلات التضخم إلى الانخفاض نتيجة السياسة الانكماشية التي طبقتها مصر فى بداية التسعينات من القرن العشرين، والاتجاه إلى تمويل عجز الموازنة العامة من مصادر حقيقية عن طريق أذون الخزانة،(علاء بسيوني، ٢٠١٨: ٢١٦) مما أدى إلى خروج الفترة ١٩٩٨: ٢٠٠٢ عن مفهوم الركود التضخمي نتيجة انخفاض معدلات التضخم عن نسبة ٤٪ التي تم اتخاذها كشرط للركود التضخمي، فى حين كانت متوسط معدل البطالة ٨,٨٥٪ خلال هذه الفترة.

الفترة ٢٠٠٣: ٢٠٠٨ هي فترة ركود تضخمي: ظل معدل التضخم المؤثر الرئيس على معامل الركود التضخمي طوال تلك الفترة فى ظل الاستقرار النسبي لمعدلات البطالة، حيث شهدت هذه الفترة ارتفاع معدلات التضخم بسبب التعويم الأول لسعر صرف الجنيه عام ٢٠٠٣، وتوجه الحكومة إلى تطبيق سياسة اقتصادية توسعية للإسراع بعملية التنمية، وبالرغم من انخفاض معدل التضخم نتيجة اتجاه أسعار السلع الغذائية إلى الانخفاض تأثراً بتحسن سعر صرف الجنيه عام ٢٠٠٥، وتدخل الحكومة بزيادة الدعم وعدد السلع المدعمة إلا أن معدلات التضخم ظلت مرتفعة نسبياً بمتوسط عام ٧٪ للفترة ٢٠٠٣: ٢٠٠٦. ومع ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية

عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، والزيادة فى مستويات الأجور اتجهت معدلات التضخم للارتفاع لتصل إلى ١٨,٣٪ عام ٢٠٠٨ بمتوسط عام ١٣,٨٪ للسنوات ٢٠٠٧، ٢٠٠٨.

الفترة ٢٠٠٩: ٢٠١٥ شهدت تنامي تأثير معدل البطالة على معامل الركود التضخمي: حيث اتجهت معدلات التضخم إلى الانخفاض بسبب الأزمة المالية العالمية أغسطس ٢٠٠٨، والثورة المصرية وما أعقبها من إجراءات اقتصادية للحد من معدلات التضخم الذي إنخفض إلى ٧,١٪ عام ٢٠١٢ بمتوسط عام ١٠٪ للفترة ٢٠٠٩: ٢٠١٥. وذلك فى حين اتجه معامل الركود التضخمي إلى الاستقرار والارتفاع النسبي بسبب ارتفاع معدلات البطالة نتيجة عدم الاستقرار السياسي بعد الثورة بمتوسط عام ٢١,٧٪ للفترة ٢٠٠٩: ٢٠١٥. ومن ثم يمكن القول أن الزيادة فى معدل البطالة كان لها تأثير ملموس على معامل الركود التضخمي فى ظل الانخفاض والاستقرار النسبي فى معدل التضخم خلال هذه الفترة. أما السنوات ٢٠١٦: ٢٠١٨ فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً فى معامل الركود التضخمي بمتوسط عام ٣١,١٪ نتيجة الارتفاع فى معدل التضخم بمتوسط عام ١٩,٢٪ تأثراً انخفاض سعر صرف الجنيه والتعويم الثاني له، وذلك فى ظل الانخفاض والاستقرار النسبي لمعدل البطالة.

يستنتج من ذلك: أن تطبيق السياسات المالية والنقدية فى مصر فى الأربعة عقود الماضية كان أكثر تأثيرا فى معدلات التضخم التي كانت أكثر استجابة للسياسات الاقتصادية التي طبقتها الدولة عن معدلات البطالة، وأن معدل التضخم كان العامل الرئيس فى التأثير على معامل الركود التضخمي فى حين كان تأثير معدل البطالة محدود ومرتبط بالتغيرات الكبيرة الناتجة عن بعض الأزمات الاقتصادية والأحداث السياسية. وهذا ما يجب أخذه فى الاعتبار عند رسم سياسات اقتصادية لمعالجة الركود التضخمي.

ثالثاً: اختبار العلاقة بين الميل الحدى للاستهلاك ومعامل الركود التضخمي:

الفرض الصفري: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معامل الركود التضخمي والميل الحدي للاستهلاك معبراً عنه بمعدل التغير فى الاستهلاك النهائي الكلي.

الفرض البديل: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معامل الركود التضخمي والميل الحدي للاستهلاك معبراً عنه بمعدل التغير فى الاستهلاك النهائي الكلي.

هذا وبالاعتماد على البيانات المتوفرة عن معامل الركود التضخمي ومعدل التغير فى الاستهلاك النهائي الكلي فى مصر فى الفترة من ١٩٩١: ٢٠٢٠م، وبرنامج التحليل الاحصائي (Eviews ١٠)، واتباع خطوات التحليل كانت خطوات ونتائج التحليل القياسي للعلاقة بين معامل الركود التضخمي ومعدل التغير فى الاستهلاك النهائي الكلي على النحو التالي:

الخطوة الأولى: توصيف النموذج وتحديد مؤشرات المتغيرات ومصادر البيانات وتقدير الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج:

ينطوي هذا النموذج على متغيرين فقط هما معامل الركود التضخمي والميل الحدي للاستهلاك وقد تعددت المؤشرات التي تعبر عنهما فى الدراسات التطبيقية غير أنه بعد إجراء العديد من محاولات القياس التجريبية تم التوصل إلى أفضل النتائج فى ظل المؤشرات التي تم الاستقرار عليها، وقد كانت المتغيرات والمؤشرات المعبرة عنها ورموزها بالنموذج القياسي على النحو التالي:

- معامل الركود التضخمي (ST) تقديرات سنوية محسوبة على أساس بيانات البنك الدولي.
- الميل الحدى للاستهلاك (CO) معبراً عنه بمعدل التغير فى الاستهلاك النهائي الكلي محسوبا على أساس بيانات البنك الدولي.

شكل رقم (٢)

رسم بيانات المتغيرات الداخلة فى النموذج

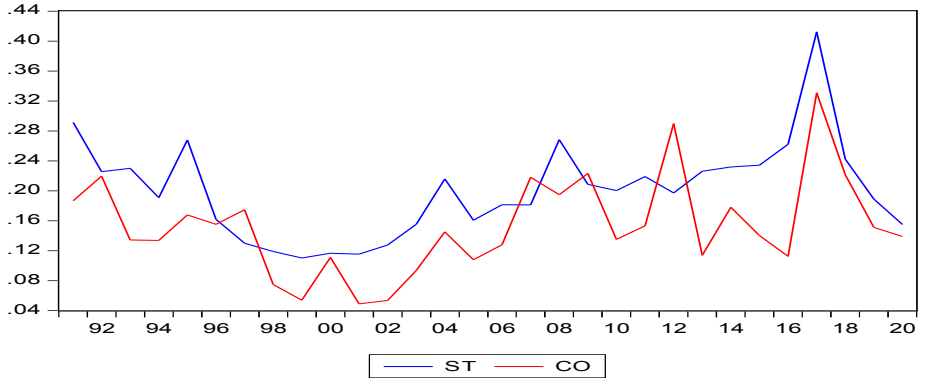

يتضح من الشكل: عدم وجود قيم شاذة أو قيم مفقودة للمتغيرات الداخلة فى النموذج.

جدول رقم (١)

تقدير الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الداخلة فى النموذج

	ST	CO
Mean	0.200880	0.152967
Median	0.198650	0.142600
Maximum	0.412400	0.330900
Minimum	0.110300	0.049000
Std. Dev.	0.064409	0.064894
Skewness	1.002717	0.701540
Kurtosis	5.005173	3.653642
Jarque-Bera	10.05311	2.994856
Probability	0.006561	0.223705
Sum	6.026400	4.589000
Sum Sq. Dev.	0.120308	0.122126
Observations	30	30

تقدير علاقة الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل

	ST	CO
ST	1	0.68713927...
CO	0.68713927...	1

معدل التغاير (Covariance) البيانات الأساسية

	ST	CO
ST	1	0.68713927...
CO	0.68713927...	1

يلاحظ من الإحصاءات الوصفية ومصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات النموذج واستناداً على اختبار Jarque- Bear [(*)(١)] حيث تفوق الاحتمالية له (٠,٢٢) للميل

(١) (*) Jarque-BearTest : هو اختبار إحصائي لتأكيد الفرضية المنعدمة «العينة مستقاة من جمهرة موزعة طبيعيا». ينتمي هذا الاختبار إلى الاختبارات غير المعلمية، حيث إنه لا يهتم بالتشابه الإحصائي للبيانات مع بيانات نظرية بنفس أبعادها (متوسط وحجم العينة مثلا). يقوم الاختبار على قياس مدى اقتراب مميزات النزعة المركزية للعينة المدروسة، وخصوصا معاملي الالتواء (Skewness) والتفرطح (Kurtosis)، مع معاملات عينة موزعة طبيعيا، بنفس المتوسط والتباين. يتميز الاختبار أيضا بسهولة تطبيقه وبقوته الاختبارية بالنسبة للعينات الكبرى. القيمة الحرجة، التي بموجبها ترفض الفرضية تكون بدلالة عتبة القيمة الاحتمالية ودرجة الحرية الموافقة لتوزيع خي تربيع. وباستخدام القيم الاحتمالية (p-value) وباعتبار عتبة (فى الغالب تعتبر ٠,٠٥)؛ إذا كانت القيمة الاحتمالية أصغر من القيمة الحرجة ٥٪ ترفض الفرضية المنعدمة، وإذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من القيمة الحرجة ٥٪ لا ترفض الفرضية المنعدمة. (Wikipedia, Jarque–Bera test, ٢٠٢١)

الحدى للاستهلاك معبراً عنه بمعدل التغير فى الإنفاق الاستهلاكي النهائي الكلي القيمة الحرجة وهي مستوى معنوية ٥٪، بينما كانت الاحتمالية لمعامل الركود التضخمي (٠,٠٠٦) لذا فإن سلاسل البيانات لمتغيرات النموذج تأخذ شكل التوزيع المعتدل الطبيعي فى ظل عدم وجود تباين ثابت وهذا ما يتطلب أخذ لوغاريتم الفرق الأول للتغلب على عدم ثبات التباين، حيث يرتبط معامل الركود التضخمي بعلاقة طردية قوية مع الميل الحدى للاستهلاك (CO) معبراً عنه بمعدل التغير فى الاستهلاكي النهائي الكلي.

الخطوة الثانية: تحديد المنهج القياسي واختبار البيانات:

تعتمد الدراسات التطبيقية عادة فى دراسة العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية على نموذج تصحيح الخطأ (ECM) المقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية الذي يمثل حركية المدى القصير للعلاقة بين المتغيرات، والذي يستخدم عندما تتصف المتغيرات بخاصية التكامل المشترك ويطبق عادة للتوفيق بين سلوك المتغيرات الاقتصادية فى الأجل القصير والأجل الطويل، حيث يفترض أن المتغيرات الاقتصادية عادة ما تتجه فى الأجل الطويل نحو حالة من الاستقرار يطلق عليها وضع التوازن، ونظراً لأنه فى كثير من الأحيان تكون أغلب سلاسل البيانات غير مستقرة وفي مثل هذه الحالات لا تصلح الطريقة التقليدية فى دراسة علاقات الانحدار بين المتغيرات وهي فى صورتها الأصلية (المستوى) حيث يؤدي ذلك إلى الحصول على ما يسمى بالانحدار الزائف، ومن ثم فإن الاختبارات الإحصائية العادية لا يمكن الاعتماد عليها، ويجب أخذ الفرق الأول لجميع هذه المتغيرات لتجنب هذه الظاهرة، إلا أن ذلك يؤدي إلى فقدان العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات التي تتميز بأهميتها الكبيرة لدى واضعي السياسات الاقتصادية، غير أنه إذا كانت بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات غير مستقرة كل على حدة ولكنها تتصف بخاصية التكامل المشترك فيما بينها كمجموعة فإن البواقي تكون مستقرة مما يعني أن متغيرات النموذج تسير فى نفس الاتجاه، وبالتالي يتحقق توازنها فى الأجل الطويل. (نجا، ٢٠١٥؛ ١٧، ١٨) وإذا كان النموذج يحتوي على متغيرين فقط أي أن المعادلة وحيدة المتغير المستقل نختار منهجية انجل – غرانجر التي تقوم على تقدير المعادلة المطلوبة ثم استخراج البواقي لها ثم اختبار السكون وإذا كانت البواقي ساكنة عند المستوى نقول بأن هذه المتغيرات الداخلة فى النموذج متكاملة، وإذا لم

تكن ساكنة فلا نستطيع القول إنها متكاملة تكاملاً مشتركاً. أما إذا كان النموذج متعدد المتغيرات فيمكن قياس العلاقة بين المتغيرات بدون أخذ الفرق الأول لها لتحديد العلاقات طويلة الأجل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ متعدد المتغيرات (VECM) فضلاً عن تحديد العلاقات بين المتغيرات فى الأجل القصير فى الوقت نفسه. كما أنه من مزايا نموذج (VECM) أنه يساعد على تحديد العلاقة السببية بين المتغيرات فى الأجل القصير من خلال اختبار (Wald test)، والعلاقة السببية فى الأجل الطويل من خلال معنوية معامل تصحيح الخطأ (ECT).

هذا ويتطلب تحديد النموذج الأمثل لاختبار العلاقة السببية بين معامل الركود التضخمي الميل الحدى للاستهلاك معبراً عنه بمعدل التغير فى الاستهلاك النهائي الكلي اجراء اختبار سكون البيانات (جذور الوحدة) للتعرف على مدى استقرارية البيانات، وهو ما قام به البحث على النحو التالي:

اختبار سكون البيانات (جذور الوحدة):

يتم عمل هذا الاختبار لتحديد مدى استقرار أو عدم استقرار المتغيرات الداخلة فى النموذج، ومن ثم درجة التكامل لكل متغير على حدة فضلاً عن تحديد فترات التباطؤ الزمني لمتغيرا النموذج، ومن خلال تحليل البيانات على برنامج (EViews١٠) تم تحديد فترة ابطاء واحدة للمتغير التابع معامل الركود التضخمي، وفترة ابطاء صفر للمتغير المستقل معدل التغير فى الاستهلاك النهائي الكلي وفقاً لمعيار (SC)، هذا ويمكن تلخيص نتائج اختبار جذور الوحدة فى الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

اختبار جذور الوحدة (سكون البيانات الداخلة فى النموذج) عند مستوى معنوية ٥٪

	Level			The first difference			
	Trend and Intercept	Intercept	None	Trend and intercept	Intercept	None	القرار
القيم الحرجة	-3.574244	-2.967767	-1.952910	-3.580623	-2.971853	-1.953381	ساكن
ST	-3.264866	-2.928711	-1.210077	-6.666296	-6.818008	-6.928083	I(1)
CO	-4.139949	-3.868138	-1.378180	-7.733889	-7.867203	-8.005064	I(0)

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات جدول رقم (١) بالملحق باستخدام برنامج (Eviews 10).

يتضح من نتائج اختبار جذور الوحدة الموضحة بالجدول أن المتغير التابع (ST) ساكن عند عند الفرق الأول I(١) بينما المتغير المستقل معدل التغير فى الاستهلاك النهائي الكلي (CO) ساكن عند المستوى I(٠) ومن ثم نستطيع تقدير هذا النموذج باستخدام باستخدام نموذج ARDL وطريقة تصحيح الخطأ (VECM) من خلال هذا النموذج.(*١)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(ST)
Selected Model: ARDL(1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/02/21 Time: 17:21
Sample: 1991 2020
Included observations: 29

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.083172	0.030322	2.742937	0.0109
ST(-1)*	-0.431689	0.142916	-3.020573	0.0056
DCO**	0.287627	0.118456	2.428135	0.0224

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DCO	0.666281	0.362947	1.835754	0.0779
C	0.192666	0.021334	9.031091	0.0000

EC = ST - (0.6663*DCO + 0.1927)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	5.431839	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	29	Finite Sample: n=35		
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
		Finite Sample: n=30		
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

(١) (*) تم اختيار نموذج الانحدار بناء على القاعدة التالية: (السواعي، ٢٠١٨)
إذا كانت جميع المتغيرات ساكنة عند المستوى I(٠) نستطيع تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، أو بطريقة OLS، أو الانحدار العادي الطبيعي.
إذا كانت جميع المتغيرات ساكنة عند المستوى I(١) مثلا ولا يوجد تكامل مشترك بينها، نستطيع أن نأخذ الفرق الأول لكل سلسلة حتى تصبح جميعها متكاملة أو ساكنة I(١) ومن ثم نستطيع تقدير هذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.
إذا كانت جميع المتغيرات ساكنة عند المستوى ويوجد تكامل مشترك بينها، نستطيع تقدير هذا النموذج باستخدام ما يلي:
نموذج انحدار المربعات الصغرى العادية باستخدام مستويات البيانات، وهذا يزودنا بعلاقة توازن المدى الطويل بين المتغيرات.
نموذج تصحيح الخطأ (ECM) المقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية الذي يمثل حركية المدى القصير للعلاقة بين المتغيرات.
إذا كانت بعض السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة من الدرجة I(٠) وبعضها I(١) أو مزيج منهما نستطيع التقدير باستخدام نموذج ARDL وطريقة تصحيح الخطأ من خلال هذا النموذج.

اختبار التكامل المشترك:

يتطلب اختبار التكامل المشترك وفقاً لنموذج ARDL تقدير معادلة الانحدار ومن ثم إجراء اختبار (Bonds Test)، وذلك بعد أخذ الفرق الأول للمتغير المستقل معدل التغير فى الاستهلاك النهائي الكلي (CO)، وهو ما قام به البحث من خلال برنامج (Eviews 10) وقد كانت نتائج الاختبار على النحو التالي:

يشير اختبار الحدود إلى أن قيمة F وهي (٥,٤٣١) تزيد عن الحد الأقصى I(١) عند مستوى معنوية ٥٪ وهو (٤,٦٦٣) مما يدل على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الداخلة فى النموذج عند مستوى معنوية ٥٪، وأن هناك علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغير المفسر معدل التغير فى الاستهلاك النهائي الكلي والمتغير التابع معامل الركود التضخمي عند مستوى دلالة ٥٪.

تقدير نموذج الانحدار:

تم تقدير نموذج ARDL لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة وطريقة تصحيح الخطأ (VECM) من خلال هذا النموذج باستخدام برنامج (Eviews 10) وقد كانت نتائج الاختبار على النحو التالي:

يتضح من نموذج الاختبار أن العلاقة بين المتغير التابع معامل الركود التضخمي والمتغير المستقل معدل التغير فى الاستهلاك النهائي الكلي علاقة طردية ومعنوية فى الأجل القصير. أي أن التغير فى معدل التغير فى الاستهلاك النهائي الكلي له تأثير وذا دلالة إحصائية على المتغير التابع معامل الركود التضخمي فى مصر، وأنه يفسر حوالي ٣٩,٨٪ من التغير فى المتغير التابع معامل الركود التضخمي وذلك فى الأجل القصير.

وبتطبيق نموذج تصحيح الخطأ (VECM) لاكتشاف اتجاه العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج يتضح أن التغير فى الاستهلاك النهائي الكلي له تأثير وذا دلالة إحصائية على المتغير التابع معامل الركود التضخمي فى مصر، وأنه يفسر حوالي ٣٨,١٪ تقريباً من التغير فى المتغير التابع معامل الركود التضخمي فى الأجل الطويل.كما يشير معامل تصحيح الخطأ بين المتغيرين فى الأجل الطويل CointEq وقيمته (-٠,٤٣) وهي قيمة سالبة والاحتمالية لها تؤل إلى الصفر، وهو ما يشير إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الداخلة فى النموذج، كما أنها تشير

النسبة المئوية من أخطاء الزمن القصير التي يمكن تصحيحها فى واحدة الزمن، من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل، وهو ما يشير إلى أن هناك تصحيح لأخطاء المدى القصير إلى المدى الطويل بسرعة تصل إلى ٤٣٪. وبالنظر إلى قيمة (Durbin-Watson) وهي (٢,٢٨٨) نجد أنها قريبة من الرقم (٢) ومقارنتها بالقيمة الجدولية المناظرة لعدد المشاهدات وهي (١,٢٥٤) نجد أنها أكبر منها،(Durbin-Watson, no date: ٤) مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، أي أن المعادلة تخلو من وجود أي ارتباط ذاتي، مما يشير صحة اختبار النموذج المقدر والقدرة التفسيرية له.

كما يلاحظ: أن معامل التحديد (R-squared) يساوي ٠,٣٨١ أي أن المتغير المستقل معدل التغير فى الاستهلاك النهائي الكلي يفسر ما يقارب ٣٨,١٪ من التغير فى المتغير التابع (الركود التضخمي)، وأن ٦١,٢٪ من التغير فى المتغير التابع يرجع إلى عوامل أخرى.

الخطوة الثالثة: صياغة معادلة الانحدار ونموذج تصحيح الخطأ:

Estimation Command:

==========

ARDL ST DCO @

Estimation Equation:

==========

ST = C(1)*ST(-1) + C(2)*DCO + C(3)

Substituted Coefficients:

==========

ST = 0.568310617432*ST(-1) + 0.287626602717*DCO + 0.083171862024

Cointegrating Equation:

D(ST) = 0.0832 -0.4317*(ST - (0.6663*DCO(-1) + 0.1927) + 0.2876*DCO**)

الخطوة الرابعة: الكشف عن المشاكل القياسية بالنموذج:

يمكن الكشف عن المشاكل القياسية فى النموذج من خلال ثلاث خطوات هي اختبار المجموع التراكمي، واختلاف التباين، والارتباط الذاتي والتي يمكن اجرائها على النحو التالي:

اختبار المجموع التراكمي:

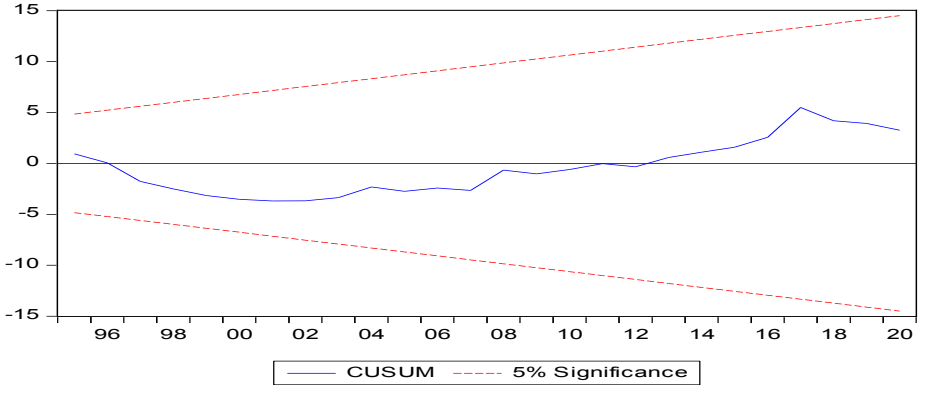

يتضح من الشكل أن القيم التجميعية للنموذج تقع بين خطي حدود الثقة عند مستوى معنوية ٥٪ باستثناء مشاهدة واحدة وهذا ما يعني أن المقدرات ثابته عبر الزمن أو خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة، وهذا يعني أنه لا يوجد مشاكل قياسية فى النموذج فهو يمثل علاقة طويلة الأجل ويمكن تصحيح الخطاء فى الأجل الطويل.

اختلاف التباين: من خلال نتائج اختبار اختلاف التباين فى حد الخطأ (Heteroskedasticity) لمتغيرات النموذج باستخدام برنامج (EViews١٠) يتضح أنه لا يوجد اختلاف فى تباين حد الخطأ حيث أن مستوى المعنوية فى اختبار التباين (٠,١٤٠٩) أكبر من ٥٪ أي أنه يمكن الحكم بعدم وجود مشاكل قياسية.

الارتباط الذاتي: هذا ومن خلال نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء للمتغيرات الداخلة فى النموذج نجد أن الاحتمالية لها (٠,١٩١١) أكبر من ٥٪ أي أنه يمكن الحكم بعدم ارتباط ذاتي أي عدم وجود مشاكل قياسية.

وبذلك يمكن اتخاذ القرار برفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل القائل بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معامل الركود التضخمي والميل الحدي للاستهلاك معبراً عنه بمعدل التغير فى الاستهلاك النهائي الكلي.

الخطوة الخامسة: التنبؤ:

تشير المعادلة المقدرة إلى أن التغير فى الاستهلاك النهائي الكلي له أثر إيجابي ومعنوي على معامل الركود التضخمي، وأن التغير فى التغير فى الاستهلاك النهائي

الكلي بنسبة ١٪ يترتب عليه تغير فى المتغير التابع الركود التضخمي بنسبة ٣,٩٨٪ تقريباً من معدله القائم فى الأجل القصير، ٣,٨١٪ من معدله القائم تقريبا فى الأجل الطويل. هذا وبافتراض اتباع سياسة اقتصادية تعمل على تخفيض نسبة التغير فى الاستهلاك النهائي الكلي إلى الصفر لعام ٢٠٢١ أي انخفاض معدل التغير فى الاستهلاك النهائي الكلي أي بمقدار ١٣,٩ نقطة، وبالتعويض عن ذلك فى معادلة الانحدار كانت النتائج على النحو التالي:

$$D(ST) = 0.0832 - 0.4317*(ST - (0.6663*DCO(-1) + 0.1927) + 0.2876*DCO^{**})$$

$$D(ST) = 0.0832 - 0.4317*(0.1549 - (0.6663*-0.139 + 0.1927) + 0.2876*-0.1269) = 7.53\%$$

أي أن انخفاض معدل التغير فى الاستهلاك النهائي الكلي بمقدار ١٣,٩ نقطة سوف يترتب عليه انخفاض معامل الركود التضخمي ليصل إلى ٧,٥٣ عام ٢٠٢١، ومن ثم فإن علاج مشكلة الركود التضخمي فى الاقتصاد المصري يحتاج إلى خفض معدل التغير فى الاستهلاك النهائي الكلي لعدد من السنوات، أو استقرار معدل التغير فى الاستهلاك النهائي الكلي عند مستوى الصفر لمدة عام واحد، وذلك حتى يتثنى خفض معامل الركود التضخمي إلى أدنى من مستوى الـ ٨٪ الذي تم اعتباره كشرط لوجود الركود التضخمي.

رابعاً: استراتيجية مقترحة لعلاج الركود التضخمي فى الاقتصاد المصري:

تقوم الاستراتيجية المقترحة لعلاج الركود التضخمي فى الاقتصاد المصري على محورين يمكن التعرف عليهما على النحو التالي:

المحور الأول: سياسة توجيه الطلب:

اتضح من العرض السابق أن السياسة المالية والنقدية قاصرة عن علاج حالات الركود التضخمي دون إحداث آثار جانبية، ويرى البحث أن حالات الركود التضخمي يمكن علاجها من خلال ما يمكن أن تسميته بسياسة توجيه الطلب، حيث تصنف المشكلة على أنه حالة نمو اقتصادي ضعيف وبطالة عالية، أي ركود اقتصادي يرافقه تضخم. وتحدث هذه الحالة عندما لا يكون هناك نمو مرتفع فى الاقتصاد ويكون هناك ارتفاع فى الأسعار، وتنطلق هذه السياسة من أن الركود التضخمي هو حالة

من الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي يترتب عليها أن كل زيادة فى الدخل القومي بهدف علاج حالة الركود الاقتصادي والبطالة تنعكس إلى زيادة فى معدل التضخم والعكس صحيح، ويرجع ذلك إلى أن هذا الاقتصاد يعاني من مشاكل متعددة منها ارتفاع نسبة الاستهلاك إلى الدخل، وضعف الانفاق الاستثماري، وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وضعف الكفاءة الإنتاجية، وارتفاع نسبة المكون الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، والاعتماد على الاستيراد .. الخ.

وتهدف سياسة توجيه الطلب إلى معالجة كل من التضخم والبطالة فى آن واحد من خلال اتباع سياسة اقتصادية تعمل على تحويل الطلب داخل المجتمع المعني بالدراسة من طلب استهلاكي إلى طلب استثماري، بحيث تتحول كل زيادة فى الدخول إلى زيادة فى الطلب الاستثماري وليس الاستهلاكي ومن ثم زيادة مستوى التشغيل والإنتاج وانخفاض معدل البطالة، فى حين يتوقف معدل التضخم عن الزيادة نتيجة استقرار مستوى الطلب الاستهلاكي المحرك الأساسي للزيادة فى الأسعار، وزيادة مستوى الإنتاج نتيجة الزيادة فى الانفاق الاستثماري. أما عن كيفية إحداث ذلك فإنها تتم من خلال ما يلي:

اتباع سياسة مالية ونقدية واجتماعية تعمل على خفض الميل الحدي للاستهلاك وزيادة الميل الحدي للادخار والاستثمار: وذلك على النحو التالي:

الحث على الالتزام بضوابط ومعايير السلوك الاستهلاكي فى الإسلام التي تعتمد التوسط والاعتدال فى السلوك الاستهلاكي فى ضوء متوسط انفاق الطبقة الاجتماعية والبعد عن مظاهر الاسراف والتبذير والاستهلاك التفاخري وذلك من خلال اتباع سياسة إعلامية هادفة. حيث يعاني المجتمع المصري من ارتفاع الميل الحدى للاستهلاك وانخفاض الميل الحدى للادخار: وهذا ما يعتبره البحث من أهم الأسباب الدافعة للتضخم، حيث بلغت نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٤,٦٪ عام ٢٠١٩ بمتوسط عام ١٢,٦٪ للفترة ٢٠١١: ٢٠١٩، وذلك مقارنة بـ ٢٤,٦٩٪ على مستوى العالم، ٢٦,١٨٪ للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل التي تنتمي إليها مصر وذلك عام ٢٠١٩.(البنك الدولي، ٢٠٢١) وهذا ما يشكل زيادة فى الانفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري ومن ثم زيادة معدل التضخم وانخفاض معدلات التشغيل وزيادة معدل البطالة خاصة مع انخفاض مستويات الإنتاجية فى مصر. هذا وقد أثبتت دراسة قياسية أن ترشيد السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري

فى ضوء متوسط الانفاق الاستهلاكي للدول التي تنتمي إلى نفس شريحة الدخل (الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل) كان من الممكن تخفيض معدل التضخم من ١٤,٤٪ عام ٢٠١٨ إلى ٢,٠٨٪، -٠,٩٪ لذات العام، وذلك إذا تم خفض الاستهلاك النهائي الكلي بمقدار الإسراف المقدر (الزيادة فى الانفاق على المباحات)، والإسراف والتبذير (الانفاق على المحرمات) المقدر على التوالي. (علاء بسيوني، ٢٠٢٢: ١)

فرض بعض الضرائب التعزيرية على السلع ذات الطبيعة الاسرافية التي لا تتناسب مع مستويات الدخول فى المجتمع المصري، وإلغاء أي امتيازات أو إعانات إنتاج توجه إلى مثل هذه الأنشطة، ولذلك لتخليص المجتمع من آفة الاستهلاك الترفي والتفاخري، والحد من درجة الميل الحدي للاستهلاك.

فرض ضريبة ٢٠٪ على مشتريات الذهب وذلك للحد من استخدامه كوسيلة للادخار والاستثمار أو الحفاظ على القيمة، واقتصار ذلك على وسائل الاستثمار المعروفة أو الإيداع فى البنوك.

تفعيل وتطبيق الضريبة على التصرفات العقارية؛ وذلك للحد من الاستثمار العقاري والمضاربات وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات الإنتاجية التي تزيد المعروض الكلي من السلع والخدمات، وذلك للحفاظ على المستوى العام للأسعار.

فتح قنوات للادخار والاستثمار الأمن تتناسب مع صغار المستثمرين والمدخرين والثقافة الدينية والاجتماعية لهم؛ حيث يعاني المجتمع المصري من انخفاض الميل الحدي للادخار والاستثمار (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالدول التي تنتمي إلى نفس شريحة الدخل، فقد بلغت نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي ١٧,٣٣٪ عام ٢٠١٩ بمتوسط عام ١٤,٨٪ للفترة ٢٠١١: ٢٠١٩ مقارنة بـ ٢٥,٦٪ ومتوسط عام ٢٥,٨٪ للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل التي تنتمي إليها مصر،(البنك الدولي، ٢٠٢١) ويرجع ذلك إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك نتيجة الانفتاح الاقتصادي وتطور وسائل الإعلام والاتصال وارتفاع أثر المشاهدة، بالإضافة إلى ضعف ثقافة الادخار والاستثمار، وعدم تناسب قنوات الادخار والاستثمار مع الثقافة الدينية والاجتماعية لغالبية المجتمع المصري، حيث تعتمد على سعر الفائدة الذي تعتبره نسبة كبيرة من المصريين محرم شرعاً أو شبهة، وهذا ما يعكس أهمية فتح قنوات أمنة للادخار والاستثمار تتناسب مع الثقافة الدينية والاجتماعية للمجتمع المصري.

وضع حوافز تشجع على الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة مثل:

اتاحة الفرصة للاستفادة من فائض القيمة والموارد الاقتصادية المتاحة وغير المستغلة عن طريق العمل بنظام التملك بالإحياء واقطاع الموات: الذي يتيح أمام المستثمر فرصة الاستفادة المجانية من الموارد الاقتصادية غير المستغلة، مما يعمل على خفض التكاليف الاستثمارية، وزيادة الجدوى الاقتصادية للمشروعات المختلفة. فعلى سبيل المثال يمكن للدولة استخدام سياسة توجيه الطلب بتخصيص مساحات من الأراضي غير المستغلة (للزراعة، أو الصناعة، أو للقطاع العقاري) وتوزيعها بصورة مجانية أو بسعر التكلفة أو على أقساط على الراغبين فى الدخول فى أنشطة استثمارية وفقاً لضوابط إحياء الموات فى الإسلام، وهو ما يضمن قيام هؤلاء الأفراد بتوفير مبالغ كبيرة وإنفاق جزء كبير من أموالهم على إنشاء المشروعات وليس شراء الأصول، وتشغيل جزء من القوة العاملة، وزيادة الإنتاج، بدلاً من توجهها إلى النشاط الاستهلاكي وشراء العقارات الذي يزيد من الضغوط التضخمية.

اقطاع بعض الموارد الاقتصادية غير المستغلة للفئات التي تمتلك فوائض مالية وتستخدمها فى شراء السلع الكمالية التي لا تتناسب مع مستويات الدخل فى المجتمع المصري، وتكليفهم بعمارة هذه الموارد واستغلالها وفقاً للضوابط الإسلامية، وهذا ما يضمن توجه هذه الموارد نحو النشاط الاستثماري ويخفض من الطلب الاستهلاكي، ويحد من مشكلة الاستهلاك التفاخري، ويعمل على زيادة الإنتاج والتشغيل ويحد من التضخم.

جدير بالذكر أن هذه السياسة قد طبقت فى عهد محمد على باشا وقد كانت لها فعاليتها حيث أدت إلى زيادة مساحة الأراضي الزراعية فى مصر والتي ارتفعت من ١,٥ مليون فدان فى بداية القرن التاسع عشر إلى ٤,١٦ مليون فدان عام ١٨٥٢م. (حمدى الوكيل، ٢٠٠٧: ٣٣٨- ٣٣٩)(*1) أي أنه تم زيادة المساحة الزراعية بنسبة ١١٥٪ تقريباً خلال هذه الفترة. كما بلغ إجمالي ما أنعم به محمد على باشا وأفراد أسرته من أراضي الأبعديات (ما تم إقطاعه) حتى عهد الخديوى إسماعيل ١٢٨١٤٤٧ فدان، وهذا يدل على فعالية سياسة الإقطاع فى زيادة المساحة الزراعية وخلق موارد جديدة للمجتمع، وتوجيه فوائض الأموال إلى أنشطة استثمارية إنتاجية بدلاً من توجهها إلى الاستهلاك الترفي والتفاخري.

(١) (*) ملحوظة: تم تحديد مساحة الفدان بأقل من المساحة التي كان معمولا بها قبل عام ١٨١٢م من (الفدان= ٤٠٠ قصبة مربعة بطول ٢,٨٥م × ٢,٨٥م) إلى (الفدان= ٣٣٣,٣٣ قصبة مربعة بطول ٣,٥٥م× ٣,٥٥م)
وهذا يعني أن المساحة الفعلية فى بداية القرن التاسع عشر كانت ١,٩٤ مليون فدان وفقاً للقياس المعاصر وليس ١,٥ أي أن إجمالي الزيادة فى المساحة الزراعية حتى عام ١٨٥٢ بلغ ٢,٢٢ مليون فدان. (جرجس حنين، ١٩٠٤: ١٠٧- ١١٠).

إقرار حزمة من الإعفاءات الضريبية المؤقتة، والحوافز التمويلية بشروط ميسرة للمشروعات الجديدة.

تشجيع العمل بنظام المشاركة بدلاً من سعر الفائدة؛ وهذا ما يعمل تخفيض تكاليف التمويل اللازم للمشروعات وتوزيع المخاطر مما يزيد من الجدوى الاقتصادية للمشروعات.

المحور الثاني: سياسة خلق الأعمال:

الهدف من هذه السياسة هو استغلال نقاط الضعف فى الاقتصاد المصري واستخدامها كوسيلة لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية، وذلك على النحو الذي اتبعه النبي ﷺ بعد الهجرة، حيث استغل بعض المشكلات الاقتصادية مثل البطالة وسوء توزيع الدخل والثروة كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الحث على إحياء الأراضي الموات واقطاع الموارد الاقتصادية غير المستغلة لبعض من رأى فيهم القدرة على العمل ولم يتخذوا المبادرة من أنفسهم، وهذا ما كان سبباً فى زيادة حجم الموارد الاقتصادية المستغلة، وعالج مشكلة البطالة، وأدى إلى زيادة الناتج الكلي من السلع والخدمات، وساهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد سبق الإشارة إلى مدى فعالية ذلك فى الصفحات السابقة.

وبالنظر إلى الحالة المصرية نجد أن الاقتصاد المصري يعاني من عدة مشكلات من أهمها ما يلي:

ارتفاع معدلات البطالة: حيث وصل معدل البطالة إلى ١٠,٤٥٪ عام ٢٠٢٠ وهو معدل مرتفع نسبياً مقارنة بـ ٦,٢٧٪ كمتوسط عام للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل التي تنتمي إليها مصر لذات العام. (البنك الدولي، ٢٠٢١)

وجود مساحات شاسعة ونسبة كبيرة من الموارد الاقتصادية غير المستغلة: حيث بلغت المساحة المأهولة بالسكان نسبة إلى المساحة الكلية لمصر ٦,٨٪ فقط وفقاً لتقديرات هيئة المساحة الكلية فى ٢٠١٩،(الجهاز المركزي،مصر فى أرقام ٢٠٢٠: ١٤) وهذا ما يعنى أن المساحة غير المأهولة والتي تمثل موارد اقتصادية غير مستغلة تمثل ٩٣,٢٪ من المساحة الكلية لمصر.

عجز هيكلي دائم ومستمر فى الموازنة العامة للدولة؛ والذي وصل إلى ٨٪ من الناتج المحلى الإجمالي لعام ٢٠٢٠ بمتوسط عام ١٠,٢٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي للفترة ٢٠٠٩: ٢٠٢٠،(وزارة المالية،٢٠٢١: ٣)، وهذا ما يعني ضعف القدرة على زيادة الانفاق العام أو أن زيادة الانفاق العام سوف يترتب عليها مزيد من العجز أو العبء على الموازنة العامة للدولة.

كثرة الحاجات العامة وتعددها؛ فالواقع أن مصر لا تزال دولة نامية والمجتمع المصري لا زال يفتقر إلى العديد من الحاجات والمشروعات العامة التي توفر له سبل الرفاهية والحياة الكريمة (وهذا ما اتجهت إليه مصر حالياً من خلال المبادرة الرئاسية حياة كريمة للتنمية الريفية)، فعلى مستوى الجمهورية يمكن القول أن لا توجد مدينة أو قرية أو نجع أو عزبة لا تحتاج إلى أحد أو بعض المشروعات العامة سواء رصف طرق أو توفير الكهرباء والطاقة أو المياه أو المدارس والمستشفيات .. الخ. وهذا ما يمثل فرصة كبيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية فإذا كانت الحاجة هي أم الأختراع فإن كثرة الحاجات العامة وتعددها يجب أن تكون هي المحرك والدافع الرئيسي للتنمية الاقتصادية، وذلك على النحو الذي سوف يتم ايضاحة فى مقترح الدراسة.

وبناء على العرض السابق فإن سياسة خلق الأعمال المقترحة تقوم على ما يلي:

فتح المجال أمام المجتمع المدني والوحدات المحلية للمدن والقرى لاختيار المشروعات التى يتم تنفيذها تحت شعار مشروعات التنمية العاجلة (مبادرة حياة كريمة) على أن يتم تمويل تنفيذ وإنشاء هذه المشروعات وفقا لاتفاق ثلاثي بين الحكومة وقطاع البنوك والمؤسسات المالية والشركات التي تقوم بالتنفيذ، وذلك على النحو التالي:

تتولى مؤسسات المجتمع المدني والوحدات المحلية بالمدن والقرى استطلاع رأي المجتمع بخصوص المشروعات العامة التي يحتاج إليها المجتمع وترتيبها حسب الأهمية وأولويات التنفيذ وإرسالها إلى المحافظات والجهات المعنية بتنفذها، ويعد قبول المجتمع المدني بها إقرار بقبولها وتحمل تكاليف إنشائها وفقاً لبرنامج مشروعات التنمية العالجة المقترح على أن يتم تقسيم تكاليف إنشاء هذه المشروعات على جميع الأسر الكائنة داخل المدينة أو القرية والتي استفادت من المشروع وتحصيلها على أقساط شهرية تتناسب مع الحالة الاجتماعية، وذلك مع فواتير الكهرباء أو المياه على سبيل المثال وفقاً لاتفاق مبرم مع هذه الشركات. ويمكن أن تتحمل الحكومة نسبة

من تكلفة هذه المشروعات لتشجيع المجتمع المدني على الريادة والمشاركة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى هذه المناطق. هذا وتعد هذه الأقساط ضريبة على الريع العقاري والزيادة فى قيمة العقارات نتيجة التوسع فى إنشاء المشروعات العامة والخدمات فى المدينة أو القرية.

وتجدر الإشارة إلى أن أهم ما يشجع المجتمعات فى المدن والقرى على التقدم لإنشاء مشروعات وفقاً لبرنامج التنمية العاجلة (مبادرة حياة كريمة) هو ما يلي:

مشاركتهم فى اختيار المشروعات التي يتم تنفيذها.

أن هذه المشروعات سوف تحقق منفعة مباشرة لأعضاء المجتمع.

أن تكلفة هذه المشروعات عندما يتم تقسيمها على جميع أفراد المجتمع ثم على فترات زمنية وأقساط شهرية مناسبة سوف تكون زهيدة جداً مقارنة بالمنفعة المتحصلة.

تتولى شركات الكهرباء على سبيل المثال تحصيل الاشتراكات التي تم إقرارها على كل منطقة وتوريدها إلى الحكومة وفقاً لاتفاق مبرم فيما بينهم.

تتلخص مهمة الحكومة فيما يلي:

تلقى طلبات إنشاء المشروعات العامة وفقاً لبرنامج مشروعات التنمية العاجلة (مبادرة حياة كريمة) ودراستها وحساب تكاليف إنشائها، وتكاليف تمويلها مع قطاع البنوك والمؤسسات المالية وفقاً للمدة الزمنية لإنشاء المشروع وتحصيل أقساط التكاليف.

تحديد المنطقة التي سوف تستفيد من المشروع وعدد الأسر والقاطنين بها، وحساب ما تتحمله كل أسرة والقسط الشهرى الذي يجب تحصيلة والذي يشترط أن يكون متلائم مع القدرة المالية والظروف الاجتماعية السائدة فى المجتمع.

عقد اتفاق ثلاثي بين الحكومة والمؤسسات المالية وشركات المقاولات حيث تقوم الحكومة بالإشراف والرقابة، والمؤسسات المالية بالتمويل، وشركات المقاولات بالتنفيذ، على أن تقوم الحكومة بتحصيل الأقساط الشهرية وتسديد قيمة القروض إلى البنوك والمؤسسات المالية.

وبناء على العرض السابق تكون الحكومة قد تمكنت من خلق الأعمال وإنشاء عشرات الآلاف من المشروعات العامة وتوفير مئات الآلاف من فرص العمل فى نفس الوقت، بالإضافة إلى التخلص من جزء كبير من أعباء وتكاليف الانفاق العام الذي يقع على عاتق الموازنة العامة ويسبب عجز الموازنة. وبناء على هذا المقترح من المفترض أن يحدث تغير فى دور الحكومة فى النشاط الاقتصادي، حيث يتكفل أعضاء المجتمع بكل مدينة أو قرية أو منطقة بعب تنميتها والانفاق على المشروعات العامة التي تحقق النفع العام المحدود والمباشر لأهالى منطقة معينة، بينما يقتصر دور الحكومة على الانفاق على المشروعات العامة ذات النفع غير المحدود والتي تصب فى مصلحة المجتمع والدولة ككل أو غالبية أعضائها.

وفي محاولة للتعرف على مدى فعالية سياسة خلق الأعمال فى إنشاء المشروعات وتوفير فرص عمل وتحقيق التنمية الاقتصادية، وبمعلومية أن عدد القرى المصرية والكفور والنجوع بلغ ١٤٥٩٩ قرية،(مدحت كمال،٢٠١٨) وعدد المدن المصرية ٢٣١ مدينة. (سميحة ناصر، ٢٠٢٠) وأن عدد مشتركي خدمة الكهرباء وصل إلى ٣٦,٤٢ مليون مشترك عام٢٠١٨/ ٢٠١٩. (الشركة القابضة لكهرباء مصر، ٢٠١٩: ٥٥) وبافتراض أن كل مدنية أو قرية أو كفر سوف تتبنى مشروعاً عاماً واحداً من المشروعات التي يحتاج إليها خلال الفترة الأولى للتطبيق سواء فى مجال إنشاء طريق خدمي أو صرف صحي أو توصيل غاز طبيعي، أو مدارس أو مستشفيات .. الخ، وبافتراض أن متوسط مساهمة الأسرة فى المشروعات العامة ٢٠ جنيه شهرياً ولمدة خمس سنوات فإن القيمة الانشائية للمشروعات المقترحة يمكن حسابها على النحو التالي:

٣٦,٤٢ × ٢٠ = ٧٢٨,٤ مليون جنيه شهرياً.

وهو ما يساوي ٨,٧٤ مليار جنيه سنوياً، ٤٣,٧ مليار جنيه للمرحلة الأولى ٥ سنوات. بمتوسط إنفاق يقارب ٣ مليون جنيه لكل مدينة أو قرية أو عزبة ومجمل عدد مشروعات يقارب ١٤٨٣٠ مشروع. ولا شك أن ذلك سوف يترتب عليه زيادة الإنفاق العام دون زيادة الأعباء على الموازنة العامة ويترتب عليه توفير مزيد من فرص العمل.

النتائج والتوصيات

تم من خلال هذا البحث مناقشة وتحليل ظاهرة الركود التضخمي فى النظريات الاقتصادية والتطبيق العملي الحالة المصرية ومن خلال ذلك تم التوصل إلى عدد من النتائج والتوصيات من أهمها ما يلي:

هناك جدلاً واسعاً بين المدارس الاقتصادية سواء فى تفسير هذه الظاهرة أو طرق علاجها، وأن محاولة التخلص من هذه الظاهرة عادة ما تنتهي بتخفيض أحد المتغيرين مع الإضرار بالمتغير الآخر. وهذا ما يعكس ضعف قدرة السياسة المالية والنقدية بمفهومها الحالي عن علاج ظاهرة الركود التضخمي.

لذلك يوصي البحث بإعادة النظر فى السياسات الاقتصادية وتطويرها وابتكار أدوات جديدة لعلاج مثل هذه الظاهرة.

أن علاج هذه المشكلة يتطلب معرفة الأسباب الكامنة وراءها وكيفية التأثير فى كلا المتغيرين التضخم والبطالة نحو الانخفاض فى الوقت نفسه.

لذلك يوصي البحث بمزيد من التحليل لأسباب هذه الظاهرة فى كل مجتمع حتى يمكن علاج هذه الظاهرة وتقليل الآثار الجانبية غير المرغوبة.

كان التغير فى معدل التضخم هو الأكثر تأثيراً على معامل الركود التضخمي فى مصر خلال الفترة محل الدراسة نظراً للثبات والاستقرار النسبي فى معدل البطالة.

لذلك يوصي البحث بتركيز السياسات الاقتصادية على معالجة التضخم كوسيلة لعلاج الركود التضخمي.

رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل القائل بوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معامل الركود التضخمي والميل الحدي للاستهلاك معبراً عنه بمعدل التغير فى الاستهلاك النهائي الكلي، حيث اتضح أن المتغير المستقل معدل التغير فى الاستهلاك النهائي الكلي يفسر حوالي ٥٠,٥٪ من التغير فى المتغير التابع معامل الركود التضخمي فى الأجل القصير، ٤٥,٢٪ فى الأجل الطويل.

يمكن توصيف ظاهرة الركود التضخمي فى أن المجتمع يعاني من زيادة فى الطلب الاستهلاكي ما يؤدي إلى شيوع ظاهرة التضخم، وانخفاض فى الطلب الاستثماري (الاستثمار المحلي) مما يؤدي إلى شيوع ظاهرة البطالة. ومن ثم فإن أي سياسة

ناجحة لعلاج الركود التضخمي يجب أن تعمل على خفض الطلب الاستهلاكي وزيادة الطلب الاستثماري فى الوقت ذاته بما يعمل على الحفاظ على مستويات الطلب الكلي أو زيادته وهذا ما يوصي به البحث.

هوامش البحث:

أولاً: المراجع العربية:

١. إبراهيم لطفي عوض، ظاهرة الركود التضخمي فى الاقتصاد المصري دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، ٢٠٠٢، متاح.

٢. باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد: وجهة نظر النقديين، ترجمة؛ عبدالله منصور، عبدالرحمن عبدالفتاح، دار المريخ للطباعة والنشر، السعودية، ١٩٨٧.

٣. جرجس حنين، الأطيان والضرائب فى القطر المصري، المطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، القاهرة، ط ١، ١٣٢٢ه/ ١٩٠٤م.

٤. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الموقع الالكتروني، إحصاءات التوظف والأجور وساعات العمل، ٢٠٢١/١/١٨، لينك:
https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=1100

٥. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر فى أرقام ٢٠٢٠، إصدارات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، القاهرة، ٢٠٢٠.

٦. حمدى الوكيل، ملكية الراضي الزراعية فى مصر خلال القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧م.

٧. زاهد قاسم الساعدي، سامي عبيد التميمي، التضخم الركودي فى العراق خلال المدة ١٩٩١: ٢٠١٣، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، م ١٢، ع ٤٥، ٢٠١٧.

٨. سماح غانم عبدالكريم، التضخم الركودي فى الاقتصاد السوري أسبابه ونتائجه دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، متاح، د ت.

٩. سميحة ناصر خليف، مدن جمهورية مصر العربية، متاح، ٢٠٢٠/١١/٢، لينك:
https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%AF%D9%86

١٠. السواعى، خالد. القاعدة الذهبية للتحليل القياسي – خارطة طريق التحليل القياسي، متاح، تاريخ النشر ٢٠١٨/٦/١٨م، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٤/١٣م، لينك:
https://www.youtube.com/watch?v=Cnn52zqabrI

١١. الشركة القابضة لكهرباء مصر، التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٩، وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، القاهرة، ٢٠١٩.

١٢. علاء بسيوني عبدالرؤف محمد، الانحراف فى السلوك الاستهلاكي وأثره على معدلات التضخم ومؤشرات التنمية الاقتصادية فى مصر، بحث قيد النشر، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، م ٤٢، ع ٣، يونيو ٢٠٢٢.

١٣. علاء بسيوني عبدالرؤف محمد، أثر الاختلالات الهيكلية على التنمية الاقتصادية دراسة تطبيقية على مصر فى الفترة ١٩٩١: ٢٠١٥، رسالة دكتوراه، كلية التجارة (بنين)، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠١٨.

١٤. على عبدالوهاب نجا، العلاقة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي فى مصر خلال الفترة ١٩٧٠: ٢٠١٢، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد ٢، المجلد ٥٢.

١٥. قاعدة بيانات البنك الدولى، مؤشرات التنمية الاقتصادية، ٢٠٢١/٥/١٠، لينك:
https://databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=2&series=GC.XPN.COMP.CN&country=EGY

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNS.ICTR.ZS?locations=XN

https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.GDI.FTOT.ZS?end=2019&locations=EG-XN-XT

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=EG-XN&view=chart

١٦. محمد خليل البحيصي، ظاهرة الركود التضخمي فى الدول المتقدمة بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، قطاع غزة، ٢٠١٨.

١٧. مدحت كمال الدين، رئيس هيئة المساحة، تصريح صحفي، جريدة المصري اليوم، القاهرة، ٦/ ٥/ ٢٠١٨، لينك:

https://www.almasryalyoum.com/news/details/1288126

١٧. وزارة المالية، التقرير المالي الشهري يناير ٢٠١٥- ٢٠٢١، القاهرة، مجلد ١٠ – ١٦، عدد ٣.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Durbin-Watson Significance Tables, Table A-1, Models with an intercept (from Savin and White), Durbin-Watson Statistic: 1 Per Cent Significance Points of dL and dU.

2. Haberler Gottfried, The problem of Stagflation, Reflections on the Microfoundation of Macroeconomic Theory and policy, the American Enterprise Institute for Public Policy Research, USA, 1985.

3. Harry Cleaver, Supply Side Economics: The New Phase of Capitalist Strategy in the Crisis, Published in 1981 in Babylone (Paris), Metropoli (Rome) and El Gallo Illustrado (Mexico City), Posted By libcom, Aug 2005, last vest: 16/5/2020, link:

https://libcom.org/library/supply-side-economics-cleaver

4. Jim Chappelow, Stagflation, Investopedia site, Economics, Macroeconomics, 24/3/2020, link:

https://www.investopedia.com/terms/s/stagflation.asp

5. Martin Feldstejn, Supply Side Economics: Old Truths and New Claims, Nber Working Paper Series, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA 02138, Working Paper No. 1792, January 1986.

6. Milton Fridman, The Role of Monetary Policy, The American Economic Review, Volume LVIII, March 1968, Number 1.

7. Wikipedia, Jarque–Bera test, last visit 22/8/2021, link:

https://en.wikipedia.org/wiki/Jarque%E2%80%93Bera_test

ملحق رقم (١)

تطور معدلات التضخم والبطالة والركود التضخمي والاستهلاك النهائي فى

	التضخم الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)	بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)	معدل الركود التضخمي (التضخم + البطالة) (ST)	معدل التغير في الاستهلاك النهائي (CO)
1978	11%	3.60%	14.68%	--
1979	9.90%	4.60%	14.50%	--
1980	20.82%	5.20%	26.02%	--
1981	10.32%	5.40%	15.72%	--
1982	14.82%	5.70%	20.52%	--
1983	16.08%	6.60%	22.68%	--
1984	17.04%	6.00%	23.04%	--
1985	12.11%	6.18%	18.29%	--
1986	23.86%	6.36%	30.22%	--
1987	19.69%	6.55%	26.24%	--
1988	17.66%	6.75%	24.41%	--
1989	21.26%	6.90%	28.16%	--
1990	16.76%	8.60%	25.36%	--
1991	20%	9.38%	29.13%	18.67%
1992	13.64%	8.92%	22.56%	21.96%
1993	12.09%	10.92%	23.01%	13.42%
1994	8.15%	10.93%	19.08%	13.36%
1995	15.74%	11.04%	26.78%	16.77%
1996	7.19%	9.00%	16.19%	15.51%
1997	4.63%	8.37%	13.00%	17.47%
1998	3.87%	8.03%	11.90%	7.48%
1999	3.08%	7.95%	11.03%	5.38%
2000	2.68%	8.98%	11.66%	11.11%
2001	2.27%	9.26%	11.53%	4.90%
2002	2.74%	10.01%	12.75%	5.34%
2003	4.51%	11.01%	15.52%	9.35%
2004	11.27%	10.32%	21.59%	14.51%
2005	4.87%	11.20%	16.07%	10.79%
2006	7.64%	10.49%	18.13%	12.80%
2007	9.32%	8.80%	18.12%	21.80%
2008	18.32%	8.52%	26.83%	19.48%
2009	11.76%	9.09%	20.85%	22.32%
2010	11.27%	8.76%	20.02%	13.51%
2011	10.06%	11.85%	21.91%	15.33%
2012	7.11%	12.60%	19.71%	28.98%
2013	9.47%	13.15%	22.62%	11.37%
2014	10.07%	13.10%	23.18%	17.80%
2015	10.37%	13.05%	23.42%	14.01%
2016	13.81%	12.41%	26.22%	11.25%
2017	29.51%	11.74%	41.24%	33.09%
2018	14.40%	9.82%	24.22%	22.13%
2019	--	9.73%	18.88%	15.11%
2020	--	10.45%	15.49%	13.90%

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولى، مؤشرات التنمية الاقتصادية.

ملخص البحث:

تكمن مشكلة البحث فى التعرف على أسباب فشل السياسات الاقتصادية فى التغلب على ظاهرة الركود التضخمي فى اقتصادات الدول النامية مع الأخذ فى الاعتبار الآثار الاقتصادية لهذه السياسات، وذلك بالرجوع إلى النظريات الاقتصادية التي ناقشت هذه الظاهرة، والواقع العملي بالتطبيق على الحالة المصرية، كذلك اهتم البحث باختبار أثر التغير فى الميل الحدي للاستهلاك على معامل الركود التضخمي فى الاقتصاد المصري، وقد ناقش البحث ماهية الركود التضخمي والنظريات الاقتصادية التي تحدثت عن هذه الظاهرة واستخلص أن هناك جدلاً واسعاً بين المدارس الاقتصادية سواء فى تفسير هذه الظاهرة أو طرق علاجها، وأن محاولة التخلص من هذه الظاهرة عادة ما تنتهي بتخفيض أحد المتغيرين مع الإضرار بالمتغير الآخر. وأن علاج هذه المشكلة يتطلب معرفة الأسباب الكامنة وراءها وكيفية التأثير فى كلا المتغيرين التضخم والبطالة نحو الانخفاض فى الوقت نفسه. كما استعرض البحث تطور ظاهرة الركود التضخمي فى الاقتصاد المصري وتم اختبار العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك ومعامل الركود التضخمي وتوصل إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معامل الركود التضخمي والميل الحدي للاستهلاك معبراً عنه بمعدل التغير فى الاستهلاك النهائي الكلي، وأن المتغير المستقل معدل التغير فى الاستهلاك النهائي الكلي يفسر حوالي ٥٠,٥٪ من التغير فى المتغير التابع معامل الركود التضخمي فى الأجل القصير، ٤٥,٢٪ فى الأجل الطويل. كما قام البحث بوضع استراتيجية مقترحة لعلاج ظاهرة الركود التضخمي فى الاقتصاد المصري.

الكلمات الدالة: الركود التضخمي، البطالة، التضخم، مصر، السياسات الاقتصادية.

Stagflation and the policies of dealing with it the case study in the economic theory and the Egyptian case 1979: 2020

Dr. Alaa Basuony Abdel Raouf Mohamed

Lecturer of Economics - faculty of Commerce (for boys) - Al-Azhar University

Abstract:

The problem of the research lies in identifying the reasons for the failure of economic policies to overcome the phenomenon of stagflation in the economies of developing countries, taking into account the economic effects of these policies, by referring to the economic theories that discussed this phenomenon and the practical reality by applying to the Egyptian case. The impact of the change in MPC on the coefficient of stagflation in the Egyptian economy. In addition, the research discussed stagflation and the economic theories that studied this phenomenon and concluded that there is a wide debate among economic schools. Whether in the interpretation of this phenomenon or ways to treat it, and concluded that the attempt to get rid of this phenomenon usually ends with decreasing one of the variables while detrimental to the other variable. And that the treatment of this problem requires knowledge of the reasons behind it and how to affect both variables, inflation and unemployment downward at the same time.

The research also reviewed the development of the inflationary stagflation phenomenon in the Egyptian economy. And tested the relationship between the MPC and the stagflation coefficient and concluded that there is a statistically significant relationship between the stagflation coefficient and the MPC expressed in the rate of change in total final consumption, and that the independent variable is the rate of change. In total final consumption, about 50.5% of the change in the dependent variable explains the stagflation coefficient in the short run, 45.2% in the long run. The research also developed a proposed strategy to treat the phenomenon of stagflation in the Egyptian economy.

Key words: Stagflation, Unemployment, Inflation, Egypt, Economic Policies.